

مناقصات النفايات

التصدير إلى الخارج بكلفة 200 دولار للطناً!

البلد الذي يعاني من عجز في الميزان التجاري، قرر أن يصدر النفايات! الحك - البدعة يطرح جدياً كبدك مؤقتة للطمر في الناعمة، إلا أن كلفة هذا الخيار تصل إلى 200 دولار، أي أكثر بنحو 50 دولاراً من الكلفة الحالية للطمر. في هذا الوقت، تقترب لحظة الحقيقة في ملف المناقصات حيث الفشل الذريع ينتظر حكومة «المصلحة الوطنية»

بسام القنطار

30 تشرين الأول 2014 والمتعلق بالخطة الشاملة لإدارة النفايات المنزلية الصلبة، على أن «يحدد المتعهدون المشاركون في المناقصة المواقع والتقنيات المقترحة للمعالجة والطمر الصحي، وأن يلتزم المتعهدون الذين ترسو عليهم المناقصة تأمين هذه المواقع طوال فترة العقود»، التي حددت بسبع سنوات قابلة للتتمديد ثلاث سنوات. لاحقاً، أدخل مجلس الوزراء تعديلات على الخطة وصدر القرار رقم 1 بتاريخ 12 كانون الثاني 2015، ومن أبرز هذه التعديلات إلزامية استرداد ما نسبته 60% من النفايات من خلال الفرز والتدوير والتسيخ واسترداد الطاقة في السنوات الثلاث الأولى من الالتزام، و75% في السنوات اللاحقة، وصولاً إلى التفكك الحراري، بما فيه إنتاج الوقود البديل المشتق من المرفوضات الـ RDF أو الحرق. كذلك نص القرار على التخلص النهائي من العوادم (مرفوضات التسيخ والنفايات غير القابلة للمعالجة) أو الرماد الثقيل والناشر الناتج من الحرق) من خلال طمرها في مطامر تنشأ في مواقع المقالع

أيام قليلة تفصل عن موعد عرض مناقصة إدارة النفايات في مختلف المناطق اللبنانية، التي ستجري عند الساعة 12 من ظهر يوم الثلاثاء 26 أيار الجاري. ست مناطق خدماتية يتنافس على إدارة النفايات فيها عدد كبير من الشركات المحلية المؤهلة مع شركات أجنبية، أبرزها شركتان فرنسيتان تطمحان إلى الدخول في مناقصات بيروت وجبل لبنان، فيما أحجمت مجموعة أفيردا (سوكلين وسوكومي)، حتى اللحظة، عن الدخول في المناقصات ولم تشتت دفتر الشروط. يفترض أن تجري لجنة يتمثل فيها عدد من الوزارات، إضافة إلى مجلس الإنماء والإعمار، عملية تقييم العروض المقدمة، وأن تعلن أسماء الفائزين في المناقصات في كل منطقة خدماتية بالاستناد إلى السعر التعاقدى المقدم والتقنيات المطروحة للتنفيذ، والأهم ما إذا كان العارض قد أعلن عن الموقع (أو المواقع) التي ينوي إنشاء مراكز المعالجة والمطمر فيها. ينص القرار 46 الصادر بتاريخ

2400

مليار ليرة

يهمش دفتر شروط مناقصات النفايات المنزلية الصلبة دور البلديات. ولا يشير إلى أي حوافز يمكن أن تحصل عليها إذا ما قبلت بطمر النفايات في نطاقها المقاري. ومن المعلوم أن المناقصات الجديدة ستنتج منها أسعار تعاقدية أعلى من المعمول بها حالياً (احتمالاً أن تصل إلى 200 دولار أميركي). الأمر الذي سينعكس سلباً على موازنات البلديات المديونة بنحو 2400 مليار ليرة لبنانية للصندوق البلدي المستقل، بحسب الأرقام المعلنة من قبل وزارة المالية. ولا يقدم القرار للبلديات أي فرصة لمعالجة نفاياتها منفردة دون الدخول في المناقصات بما يخالف قانون البلديات (المرسوم اشتراعي رقم 118 - صادر في 30/6/1977) وقانون المحافظة على النظافة العامة (المرسوم رقم 8735 - صادر في 23/8/1974) اللذين يعطيان صلاحية إدارة النفايات للبلديات.

ضمت اللائحة الفائزة حزب البعث إلى جانب حزب القوات اللبنانية (مروان طحطح)



والكسارات والمكبات العشوائية، أو أي مواقع أخرى يحددها مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح وزارة البيئة، وذلك على أساس مطمر لكل منطقة خدماتية باستثناء منطقة بيروت وضواحيها. ومع التعهد الأخير الذي قطعه وزير البيئة محمد المشنوق بإقفال

لم تتضح بعد الأسعار التي تقدم بها العارضون ضمن المناقصات

أحزاب السلطة تحتك مقاعد رابطة التعليم الأس

المستقل المؤلفة من الحزب الشيوعي اللبناني ومستقلين 24% من أصوات المقترعين. أنصار اللائحة الثانية يقولون إنهم سيبنون على هذه النسبة لتغليب الخيار الديموقراطي في العمل النقابي، سواء في بيروت أو في المحافظات. في المشهد الانتخابي، بات مألوفاً حضور رؤساء المكاتب التربوية لجميع الأحزاب، بما في ذلك مكتب المعلمين في الحزب الشيوعي إلى مركز الاقتراع. ويشرح مسؤول المعلمين في حزب الله يوسف كنعان أن الهدف من عدم استثناء أحد هو الوصول إلى عمل نقابي منتج، باعتبار أن الجو التوافقي يقطع الطريق أمام المشاحنات والانقسامات. في مجال آخر، كان لافتاً أن يترشح المعلم المنتمي إلى التيار الوطني الحر غطاس المدور على لائحة القرار المستقل. ينفي أن يكون السبب هو عدم حفظ مكان له في اللائحة الثانية، مشيراً إلى أنه غير مقتنع بمثل هذا التوافق في العمل النقابي، وإلا فلماذا لا تتوافق الأحزاب نفسها على إعطائنا حقوقنا، بالنسبة إلى هو مجرد ائتلاف يصدر قرار المعلمين». النقابي انطوان كرجاج من حزب الوطنيين الأحرار بقي هو أيضاً

فاتن الحاج قبل ثلاثة أعوام، عندما توحدت روابط التعليم الأساسي في رابطة واحدة، راهن المعلمون على منعطف إيجابي نوعي في مسار الحركة النقابية، قوامه رابطة ضاغطة ومنحرة من الضغوط السياسية، ورافعة للحقوق وللتعليم الرسمي في أن واحد. يوماً، غاب الانقسام السياسي العمودي عن انتخابات الرابطة، وخاضت اللائحتان المتنافستان معركة «عالمنا»، وإن ترجمت صناديق الاقتراع أحجام القوى وقدرتها على توجيه الأصوات لمصلحة مشروعها السياسي، وبالتالي سقط الرهان على دور أكبر قوة نقابية ممثلة للمعلمين (20 ألف معلم). أمس، وفي الدورة الثانية للرابطة الموحدة، فرضت على المعلمين لائحة مملبة تضم 11 حزباً من 8 و14 آذار وما بينهما، ما دعا بعض الناخبين إلى التندر: «اللائحة لا ينقصها سوى الحلف الأطلسي والتحالف العربي بقيادة السعودية». هكذا، احتلت لائحة الوحدة النقابية المكونة من أحزاب السلطة المقاعد الـ 18 للهيئة الإدارية لرابطة التعليم الرسمي، فيما حازت لائحة القرار

